نواب عن الائتلاف أكدوا أن بنودها تدعو إلى حكومة شراكة وطنية

الكردستاني: لا تغييرات على ورقة التفاوض ونطالب بجدية الردود

□ بغداد/ المدى

شدد عدد من أعضاء التحالف الكردستاني على ضرورة أن تكون الردود حول الورقة التفاوضية جدية بعيدا عن المجاملات السياسية كون المرحلة تتطلب موقفا حاسما من كافة الأطراف لتشكيل حكومة شراكة وطنية.

النائب عن التحالف الكردستاني محما خليل أكد أن بنود الورقة التفاوضية هي دستورية وفي طريقها إلى التطبيق كون القسم الأكبر منها يعد خدمة للصالح العام،وأما الآخر منها فيمثل وجهة نظر ائتلاف القوى الكردستانية لبناء الدولة وكيفية تكوين حكومة عراقية ائتلافية ذات شراكة وطنية.

خليل أضاف لـ"المدى"إن الائتلاف يترقب الرد على ورقة التفاوض التي سبق وان قدمها للكتل السياسية بهدف معالجة أزمة تشكيل الحكومة المرتقبة، معربا عن تفاؤله برد الأطراف العراقية عليها، مؤكداً على أن النقاط التي تضمنتها ورقة التفاوض قابلة للمناقشة، باستثناء المادة ١٤٠ فهي ملزمة التنفيذ ولا تقبل النقاش، مشيرا إلى وجود ردود ايجابية من الكتل السياسية على الورقة، متوقعا أن تكون هناك مفاوضات جدية لكل القوى بعد عيد الفطر كون المفاوضات الحالية لا تعدو كونها مجاملات سياسية.

خليل يذهب في حديثه إلى وجود ضغوط من الداخل والخارج على القوى السياسية، فالضغط الداخلي متمثل بالشارع العراقي الذي بات يعيش حالة من الملل والانزعاج مما يجري على الساحة السياسية وعدم استطاعة الأطراف تشكيل الحكومة،أما العامل الخارجي فهو الدول الضاغطة كالولايات المتحدة،مضيفا أن الكتل السياسية في حال فشلها في تشكيل الحكومة سيتم اللجوء إلى إعادة الانتخابات كون العراق لا يزال تحت طائلة أحكام الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة – على حد قوله.

وفي معرض حديثه عن طبيعة ردود الأطراف الأخرى على الورقة قال خليل إن كل الكتل السياسية ردت على ورقة الائتلاف الكردستانية ردودا شفوية ونحن الآن بصدد انتظار الردود التحريرية رغم وجود إشارات ايجابية بهذا الصدد، معتقدا استجابة الفرقاء السياسيين لهذه الورقة لكونها تمثل مطالب وطنية وتحتوي على بنود دستورية.

ومن جانبه نفى النائب عن التحالف الكردستاني عادل برواري لـ"المدى"وجود أي تغييرات على ورقة التفاوض الكردية وان جميع الردود كانت غير رسمية، مضيفا أن ائتلاف الكتل الكردستانية ينتظر الأجوبة الرسمية من الكتل السياسية. مؤكدا على أن الكتل السياسية لم تتقدم بردود واضحة بحيث يعدها الجانب الكردستاني مجرد دعاية إعلامية، مشددا على ضرورة أن يكون هناك رد من الشركاء في العملية السياسية فلا يمكن تشكيل حكومة شراكة وطنية دون الائتلاف الكردستاني، رغم وجود واستمرار الخلاف بشأن منصب رئيس الوزراء.

ويذكر أن عضو ائتلاف الكتل الكردستانية محسن السعدون في تصريحات سابقة أكد عدم وجود تغييرات في الورقة بالتزامن مع ابتداء مفاوضات تشكيل الحكومة من جديد.

السعدون أشار إلى أن ائتلافه لم يتلق أي ردود ايجابية بشأن الورقة التفاوضية، معربا عن آماله في أن تبذل الكتل البرلمانية كافة الجهود في قضية تشكيل الحكومة.

وفي تلك الأثناء أعلنت القائمة العراقية موافقتها المبدئية على ورقة وفد ائتلاف الكتل الكردستانية وقال أعضاء في القائمة أن العراقية موافقة على الورقة من خلال الحوارات والاجتماعات،ولا يوجد شيء تعجيزي في محاورها،مبينة أن العراقية ستتعامل مع المادة ١٤٠ كمادة دستورية.

ناشدت الحكومات الأوروبية توفير الحماية لهم

الأمم المتحدة تحذر من استمرار الإعادة القسرية للاجئين العراقيين

□ بغداد/ المدى

حذرت مفوضية الأمم المتحدة للاجئين التابعة للأمم المتحدة، من إعادة اللاجئين العراقيين إلى بلدهم بشكل غير طوعي، داعية إلى تأمين أي شكل من أشكال الحماية حتى استتباب الأمن في هذا البلد.وفي بيان صدر أمس الأحد، عبر أدريان ادواردز المتحدث الرسمي باسم المفوضية فيه "عن بالغ القلق حيال استمرار عمليات الإعادة القسرية للمواطنين العراقيين من بلدان أوروبا الغربية".

وأكد أن"المبادئ التوجيهية للمفوضية المتعلقة بالعراق توصي بعدم إرغام الأشخاص الوافدين من محافظات بغداد وديالى وكركوك ونينوى وصلاح الدين على العودة قسرا إلى ديارهم نظرا للانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان واستمرار الحوادث الأمنية في هذه المناطق".وأكد ضرورة أن يتمتع"طالبو اللجوء العراقيون الوافدون من المحافظات الخمس بحماية دولية من خلال الحصول على صفة لاجئ بموجب اتفاقية ١٩٥١ الخاصة بوضع اللاجئين أو أي شكل بديل من أشكال الحماية".

وأشار خصوصا إلى"محافظة بغداد حيث لا تزال الحالة الأمنية غير مستقرة مع تزايد الهجمات ووقوع عدة حوادث أمنية خطيرة في الآونة الأخيرة (...) ولا تزال انفجارات السيارات المفخخة والقنابل على جوانب الطريق والهجمات بقذائف الهاون وعمليات الخطف تشكل تهديدات يومية للعراقيين".وناشد البيان الحكومات الأوروبية"توفير الحماية للعراقيين إلى حين استتباب الأمن في مناطقهم الأصلية في العراق بما يسمح بعودتهم الآمنة والطوعية".

ودعا إلى"تشجيع كافة الجهود المبذولة من اجل تدعيم الوضع الأمني في العراق في هذه الفترة الانتقالية الحرجة، من اجل تأمين الظروف التي تفضي إلى العودة الطوعية والمستدامة".

وتحدث ادواردز عن"طائرة خاصة حطت في الأول من أيلول الجاري في مطار بغداد على متنها ٦١ شخصا، معظمهم من العراقيين الذين كانوا يقيمون في السويد والنروج والدنمارك وبريطانيا".وأضاف"قد يكون بعض الأفراد من بين المجموعة التي تمت إعادتها متوجهين إلى مناطق أكثر أمانا مثل إقليم كردستان وقد يكون البعض الآخر قد اختار العودة طوعا"، مشددا على أن"بين ال١١ شخصا الذين تمكنا من مقابلتهم لدى وصولهم واحد على الأقل كان مسيحيا من الموصل في محافظة نينوى، حيث لا يزال الوضع الأمني متقلبا".وأشار أيضا إلى أن"المفوضية لم تتمكن من التأكد من مدى صحة المزاعم التي تفيد عن وجود ثلاثة إيرانيين بين الركاب الذين كانوا على متن الطائرة".

وعبر ادواردز عن قلقه"حيال الرسالة التي قد تعطيها أوروبا الغربية، عبر ممارستها الإعادة القسرية إلى الدول المجاورة للعراق التي تستضيف أعدادا كبيرة من اللاجئين العراقيين على الرغم من أولوياتها الوطنية العديدة".

قانونيون لـ" " : الخروقات الدستورية في تزايد مستمر وينبغي وضع حد لها

□ بغداد/ اياس حسام الساموك

عزا عدد من الحقوقيين الخروقات الدستورية التي حصلت في المرحلة السابقة إلى عدم وجود خبرة وثقافة لدى اغلب الساسة يدركون من خلالها طبيعة العمل في الدولة سواء على الصعيد التشريعي أو الرقابي أو التنفيذي، متوقعين تزايد هذه الخروقات في المرحلة القادمة، فالتجاوزات باتت في تصاعد والانتهاكات صارت مسألة طبيعية رغم ما تؤكده المادة ١٣ من الدستور التي تحظر سن أي قانون أو أوامر تعارضه.

الخروقات الخمسة

عضو الائتلاف الوطني العراقي القاضي وائل عبد اللطيف لا يعتقد في حديثه لـ"المدى أن البرلمانيين العراقيين وصلوا إلى درجة من الوعي في المجالين الدستوري والسياسي يمكنهم من تجاوز الخروقات السابقة، ودليله في ذلك حصول خرق واحد بعد انتخابات ٢٠٠٥ وهو فيما يخص قانون إدارة الدولة العراقية كما حصل خرق واحد أيضا في انتخابات ٢٠٠٦ فيما يخص تشكيل الوزارة لكن الأمر قد تطور بعد انتخابات ٢٠١٠ إلى ٥ خروقات وهي خرق عدم إجراء الانتخابات في وقتها المحدد في الأول من شباط، والثاني هو اعتبار الجلسة مفتوحة والى هذه اللحظة في حين أن الثالث هو عدم انتخاب هيئة لرئاسة مجلس النواب منذ الجلسة الأولى أما الرابع فهو عدم انتخاب رئاسة الجمهورية وهذا الأمر يكون بعد مرور شهر من انتخاب هيئة رئاسة مجلس النواب.

عبد اللطيف أشار إلى أن الخروقات هي في تزايد مستمر إذ كان يفترض وبعد انتخاب هيئة رئاسة الجمهورية أن يتم تشكيل الحكومة وهذا أيضا خرق للدستور الذي هو ممثل لـ٣٢ مليون عراقي فقد أصبح الساسة و بمرور الزمن مبدعون في تجاوز القانون.

نقص في الثقافة

د.فراس عبد المنعم أستاذ القانون في جامعة بغداد شدد لـ"المدى"على أن الساسة العراقيين لم يولوا اهتماما للثقافة الدستورية والذي ولد نقصاً في فهم العمل البرلماني فزادت معها الخروقات، معتقدا أن المسألة تتعلق بالضغط الموجه على هؤلاء الساسة على المستويين الأمني والإقليمي.

عبد المنعم أضاف أن المسألة تتعلق بنوعية البرلماني فدرجة الثقافة تتفاوت من برلماني إلى آخر، وعلى أي حال فان البرلماني العراقي بحاجة إلى وقت كبير وجهد من اجل اكتساب خبرة اكبر في هذا الميدان، لافتا إلى أن أعضاء الكونغرس ومجلس الشيوخ في الولايات المتحدة توجد لديهم مكاتب دراسات وأبحاث يمكن لهم ومن خلالها تعزيز الخبرات، أما في العراق فهذا الأمر غير موجود وبالتالي فان البرلمانيين في العراق يحتاجون إلى وقت طويل.

العمل الجدي

في حين ذهب النقيب السابق للمحامين ضياء السعدي في حديثه لـ"المدى"إلى أن الدستور لم يتضمن ما بات يعرف بالجلسة المفتوحة، داعيا الكتل السياسية إلى العمل بجد واعتماد الدستور وترك التوافقات جانبا، على اعتبار أن تشكيل الحكومة ينبغي أن يكون وفق الاستحقاق الدستوري بعيدا عن المحاصصة الحزبية والطائفية، منوها إلى ظاهرة التغيب عن جلسات مجلس النواب التي كانت في المرحلة السابقة حيث الكثير منهم لا يحضر هذه الجلسات وهو بحد ذاته مخالفة لقواعد النظام الداخلي فالبرلمانيون هم ممثلو الشعب وبالتالي فان الحضور يعد الواجب الأول لهم.

وأضاف السعدي إن البرلمان كمؤسسة تقع على عاتقها المهمة التشريعية والرقابية فان الكثير من مشاريع القوانين لم يتم سنها حتى الآن وبالتالي إن من واجب البرلمان الجديد أن يضع لهذه المشاريع أهمية، مشددا على وجود فقرات في الدستور غير واضحة ينبغي تعديلها من قبل اللجنة الخاصة لتعديل الدستور، لافتا إلى ضرورة أن يعمل البرلمانيون وفق مصلحة الشعب ووفق البرامج التي عرضت من قبلهم والتي من خلالها تم اختيارهم من قبل الشعب كممثلين عنهم.

التوافق أساس المشكلة

ومن جانبه يرى الخبير القانوني عبد اللطيف الساعدي انه كان يفترض من الساسة العراقيين اكتساب خبرة من خلال العمل البرلماني كون الفترة السابقة ليست بالقليلة ومن شأنها منح من يخوض تجربتها الثقافة الكافية في الميدان البرلماني، مضيفا لـ"المدى"أن خروقات قد حصلت من قبل الساسة ومن هذه الخروقات الماد ١٤٠ من الدستور، واصفا مواد الدستور بالواضحة إلا أن الساسة يتجاوزونها بسبب التوافقات السياسية.

الساعدي أوضح أن الساسة كثيرا ما يلجؤون إلى هذه التوافقات متناسين أن تطبيق الدستور هو الأصلح للمواطن العراقي كون العملية التوافقية أشبه بالعملية القيصرية، ملمحا إلى أزمة تشكيل الحكومة والتي كان يفترض بها ومن وجهة نظره الشخصية أن تخضع للدستور.

الساعدي يشدد على أن الدستور من صناعة البشر وبالتالي تخضع آليات كتابته إلى الفكر السياسي لمن شارك في وضعه وهو الذي بدوره يلعب دورا كبير في تصوير الدستور من الناحية الشكلية،على الرغم من أن الخروقات دائما ما تكون في تطبيقه.

انفجار يوم امس في ساحة الميدان .. ا ف ب

العنف تراجع منذ ٢٠٠٧ لكن استتباب الأمن يحتاج تطبيق النظام

فرض القانون يواجه صعوبات في العراق

□ عن :كرستيان ساينز مونيتر

يشرف أبو عباس على احد مراكز الشرطة الذي أصبح منتسبوه هدفا متزايدا للإرهابيين حيث يقول إن حكم القانون قد تم إهماله، ففي إحدى مراكز الشرطة في وسط بغداد يقومون بالتحقيق حول آخر سرقة لشخص في إحدى المناطق المجاورة قام بسرقة الكهرباء من مركز الشرطة.

في المقياس الكبير للأشياء تبدو هذه جريمة صغيرة لكنها عرضية في مدينة حيث لا احد على ما يبدو ملتزما بالقانون.

مع ذلك فان الفراغ الأمني وعمليات النهب التي أعقبت سقوط النظام عام ٢٠٠٣ قد تم استبدالها بجيش وقوات شرطة عراقية تعمل بشكل واسع لكن الخدمات الأساسية بائسة بينما تتأرجح البلاد بدون تشكيل حكومة بعد مرور ما يقرب من نصف عام على إجراء الانتخابات.

العنف تراجع بشكل مثير عما كان عليه في عامي ٢٠٠٦ – ٢٠٠٧ لكن الإرهابيين مازالوا يستهدفون رجال الشرطة حيث يتزايد تحملهم لمسؤوليات الأمن في المدن مثل بغداد فقد قتل العشرات من ضباط الشرطة منذ بداية شهر آب الماضي من قبل رجال مسلحين يستخدمون الأسلحة الكاتمة للصوت والعبوات الناسفة والهجمات الانتحارية حيث تم الإعلان عن أن معظم تلك الهجمات قامت بها مجموعات مرتبطة بالقاعدة، يقول مسؤول الشرطة ابو عباس"ان تسعين بالمئة من عملنا هو تضحية حيث يتم استهدافنا دائما".

في مدينة حيث الاغتيالات تسبب الموت للمسؤولين الحكوميين بالاضافة الى رجال الامن لذا تزدحم الشوارع بمواكب حتى المسؤولين الصغار الأقل مستوى الذين يسرعون بالمرور من خلال نقاط التفتيش دون أن يتوقفوا وحينما يتم القبض على المشتبه بهم يتم إطلاق سراح ٧٥ ٪ منهم حينما يتم جلبهم إلى قاض حيث هناك نقص في الأدلة بالإضافة إلى حالات الفساد كذلك فان سياسة الترهيب والتخويف مازالت تؤثر على نظام العدالة في العراق.

يقول ابو عباس"إن قوتي لا تأتي من المسدس أو البندقية إنها تأتي من تطبيق القانون"هذه العبارة هي صدى للإحباط الذي يعانيه القادة الامنيون على الخطوط الأمامية، مضيفا"لا استطيع فرض قانون تم إهماله لسبع سنوات ذلك امر اكبر من حجمي"قائد الشرطة ابو عباس يرفض الإفصاح عن اسمه الكامل بسبب منع وزارة الداخلية الكلام مع أجهزة الاعلام دون موافقة مكتوبة ويشرف على مركز للشرطة في وسط بغداد حيث يحارب الضباط حلقات المخدرات والدعارة بالإضافة إلى التفجيرات والاغتيالات.

الحي الذي لم يذكر اسمه لأسباب أمنية هو مسكن لـ٤٠٠٠ شخص الكثير منهم يعيشون في شقق متداعية حيث الكهرباء تأتي لمدة خمس أو ست ساعات في الأيام الجيدة أما في غيرها فهي تأتي لمدة ساعة واحدة في اليوم، يعتمد مركز الشرطة على مولد كبير للكهرباء يبعد عدة أزقة عنه. لقد تم طلاء مركز الشرطة بلون ازرق فاتح لتخفيف الحرارة ومحاط بالأسلاك الشائكة والجدران الكونكريتية العازلة والتي صممت لكي تعيق السيارات المفخخة حيث يقدم الجدار حماية صغيرة لإبعاد الهجمات.

على الجانب الآخر من المدينة هناك طبقات متعددة من الحماية لوزارة الداخلية كونها واحدة من اكبر الأهداف بالنسبة للإرهابيين كان رجال الشرطة مزودين برشاشات روسية الصنع من نوع بي كي سي تمتد على طول الجدران العازلة التي صبغت باللون الوردي والأقحواني والأصفر، يقول ابو عباس"ان مراكز الشرطة بضمنها مركزنا تم وضعها بشكل غير صحيح لأنك لو ذهبت الى وزارة الداخلية فستجد الحيطان الخراسانية تحيط بالوزارة على بعد نصف ميل وهذا لا يمكن بالنسبة لمركز الشرطة التابع لنا فأمامه عمارة سكنية".

كجزء من حالة التهيؤ الأمني الذي ابتدأ منذ الأول من أيلول الماضي مع نهاية المهمة القتالية الاميركية وضعت قوات الأمن العراقية في حالة إنذار قصوى وتم نصب المزيد من نقاط التفتيش وتم توجيه الشرطة للقيام بدوريات راجلة سيرا على الأقدام بدلا من العربة العادية التي تقوم بها الدورية وهي الخطوة التي لم يوافق عليها مدير الشرطة ابو عباس بسبب حيه الساخن قائلا"ما الفائدة التي سأجنيها من إرسال الرجال إلى الشارع حيث كل شخص يمكن ان يراهم ويشخصهم؟ بالنسبة لي أفضل إرسالهم بالملابس المدنية".

في وزارة الداخلية يقول مدير شؤون الداخلية اللواء احمد أبو رغيف لقد خطت الشرطة العراقية خطوات واسعة خلال الأربع سنوات الماضية حيث كانت قبل ذلك مخترقة من أعضاء المليشيات وفرق الموت وفي نصر رئيسي تحقق خلال الأسبوع الماضي تحركنا على وفق معلومات استخبارية حصلنا عليها من خلال الاعترافات وأدت الى اكتشاف مخزن قرب الفلوجة تم بناؤه تحت حمام احد البيوت كان يحتوي على أحزمة ناسفة وقنابل تعمل بالدفع الصاروخي وأكداس من المتفجرات وفي نفس المنطقة تم العثور على سيارة ذات دفع رباعي محملة بطن من المتفجرات تقريبا جاهزة للتفجير، وتم اعتقال ما يسمى بالقائد العسكري لدولة العراق الإسلامية وهو تنظيم مرتبط بالقاعدة في عملية مرتبطة بتلك العملية".

■ ترجمة: عمار كاظم محمد

البيئة تكشف عن وجود ٣٩ موقعاً ملوثة باليورانيوم المنضب في العراق

□ متابعة/ المدى

كشفت وزارة البيئة عن وجود ٣٩ موقعاً في العراق ملوثا باليورانيوم المنضب جراء قصف القطع العسكرية في بعض المناطق خلال عام ٢٠٠٣.

وقال وكيل الوزارة الدكتور كمال لطيف حسين أن لدى الوزارة مسوحات شبه كاملة تقريبا لمواقع المواد الملوثة باليورانيوم المنضب فضلاً عن وجود مشروع مشترك مع وزارة العلوم والتكنولوجيا والهيئة العراقية للسيطرة على المواد المشعة لغرض إزالة هذه المواد مشيراً إلى أن إزالتها يجب أن تخضع لقوانين مراعاة عالمياً التي هي نفس القوانين الخاصة بالوكالة الدولية للطاقة الذرية لأنه ليس من السهولة وضع هذه المواد الملوثة في أماكن بعد رفعها ولهذا لابد من دراسة أسلوب مرتب لهذا الموضوع. (الإخبارية)

وأضاف أن هناك ٣٩ موقعاً في العراق ملوثا باليورانيوم المنضب وفيها مواد عبارة عن عجلة أو مدفع عراقي مدمر أو غيرها مبيناً أن هذه المواقع ليست كبيرة وأجرينا عليها الكشف منوهاً إلى أن الكثير من هذه المواقع تتركز في منطقة الزبير بمحافظة البصرة على اعتبار أن هذا القضاء كان موقعاً لتحشد القوات العراقية عندما اندلعت حرب عام ٢٠٠٣ مما أدى إلى قصف القطعات العسكرية التي كانت هناك إضافة إلى موقعين آخرين في محافظة ذي قار. ولفت حسين إلى أن المسؤولين في وزارة البيئة اتصلوا بالقوات الاميركية لغرض مساعدتهم في الكشف عن مواقع أخرى قد لا تعلم بها الوزارة خاصة في مناطق بعيدة كحفر الباطن أو ما إلى ذلك ومساعدتنا في وضع آلية للتخلص من هذه المواد وخرائط لبعض هذه المواقع موضحاً أن المباحثات مستمرة منذ ستة أشهر مع الجانب العسكري الاميركي للاتفاق على كيفية مساعدتنا في معالجة هذه المواد مستدركا بان من المفترض أن تتكفل وزارة العلوم والتكنولوجيا بازالة هذه المواد إلا أنها لم تستطع على اعتبار أن العراق ولأول مرة تحصل فيه مثل حالات التلوث بالمواد الخطرة هذه ولابد من إزالتها من مواقعها بنسبة ١٠٠ بالمئة فضلاً عن أن هذه الإزالة قد لا تؤدي الغرض المطلوب كأن تكون طريقة الحفظ غير قانونية مما يؤثر سلبا على تلوث المياه الجوفية.

نداء من المبادرة المدنية للحفاظ على الدستور

توجه اللجنة التنسيقية للمبادرة المدنية للحفاظ على الدستور بدعوة جميع قوى المجتمع المدني العراقي من منظمات ونقابات واتحادات وشخصيات وناشطين للمشاركة في فعاليات اليوم المدني المقررة في جميع محافظات العراق وذلك يوم الثلاثاء الموافق السابع من أيلول ٢٠١٠، بمناسبة مضي ستة أشهر على إجراء الانتخابات وعجز الكيانات السياسية الفائزة عن الاتفاق على تشكيل الرئاسات الثلاث وما ترتب على ذلك من تراجع كبير في حياة المواطنين. وكما يلي:

بغداد : الاعتصام في حديقة مبنى مجلس النواب في تمام الساعة العاشرة صباحا.

يرجى جلب هويتين شخصيتين (الأحوال المدنية و شهادة الجنسية أو جواز السفر أو هوية الإقامة).

المحافظات: الاعتصام أمام مجالس المحافظات وتشكيل وفود لتقديم رسالة المجتمع المدني إلى رئيس مجلس المحافظة أو أي فعالية تتلاءم مع ظروف كل محافظة.

كما تدعو اللجنة التنسيقية كافة وسائل الإعلام المحلية والأجنبية للمساهمة في دعم فعاليات اليوم المدني للحفاظ على الدستور من خلال المشاركة في الترويج لهذا النداء وتأمين التغطية الإعلامية المطلوبة.

عن اللجنة التنسيقية
د. علي العنبوري
٠٧٧٠٢٩٨٩٨٧٧
٠٧٩٠٤٥٢٧٢٩٠

جريدة سياسية يومية تصدر عن مؤسسة المدى للإعلام والثقافة والفنون

رئيس مجلس الادارة رئيس التحرير: فخري كريم
المدير العام: غادة العاملي
مدير التحرير التنفيذي: عامر القيسي
مدير تحرير الملاحق: علي حسين
مدير التحرير الاداري: نزار عبدالستار
مدير التحرير الثقافي: علاء المفرجي
سكرتير التحرير الفني: ماجد الماجدي
المدير الفني: خالد خضير

بغداد. شارع أبو نواس – محلة ١٠٢ – زقاق ١٣ بناء ١٤١ هاتف: ٧١٧٨٨٥٩ . ٧١٧٧٩٨٥
كردستان. أربيل. شارع برايتي دمشق. شارع كرجية حداد ص.ب:٨٢٧٢ أو ٧٣٦٦ هاتف: ٢٣٢٢٧٥ – ٢٣٢٢٢٧٦
فاكس:٢٣٢٢٢٨٩ بيروت. الحمرا.شارع ليون بناية منصور. الطابق الاول تليفاكس: ٧٥٢٦١٦ . ٧٥٢٦١٧
التوزيع: وكالة المدى للتوزيع مكاتبنا: بغداد/ كردستان/ دمشق/ بيروت/ القاهرة/ قبرص

AL – MADA
General Political Daily
Issued by : Al – Mada Establishment for Mass Media. culture & Art

طبعت بمطابع مؤسسة المدى للاعلام و الثقافة و الفنون